

من وزيرة المالية
إلى

الموضوع: حول معالم تسجيل العربات
المرجع : - مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 25 نوفمبر 2016
- مكتوبي عدد 2796 بتاريخ 10 أكتوبر 2016

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب سفارة سويسرا إعفاءها من دفع المعلوم عند أول تسجيل للسيارات السياحية بسلسلة تونسية الموظف لفائدة صندوق الانتقال الطاقوي بإعتبار أن السفارة التونسية بسويسرا تتمتع بالإعفاء من هذا المعلوم، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 34 من إتفاقية فيانا للعلاقات الدبلوماسية يعفى موظفو السفارات من السلك الدبلوماسي من معالم الجولان في حين لا ينتفعون بأي إعفاء بعنوان معالم الموجبات الإدارية المتعلقة بتسجيل العربات ورخص النقل بما في ذلك المعلوم الإضافي عند أول تسجيل للعربات بسلسلة تونسية بإعتبارها معالم مستوجبة مقابل خدمات مسداة من قبل المصالح الإدارية.

من جهة أخرى، وطبقا لأحكام الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2013 تعفى البعثات الدبلوماسية وموظفيها من معالم تسجيل العربات شريطة المعاملة بالمثل.

وتتمثل معالم تسجيل العربات في:

- معالم لفائدة ميزانية الدولة مقابل الموجبات الإدارية.
- المعلوم الإضافي على أول تسجيل للعربات الموظف لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل.
- المعلوم عند أول تسجيل للسيارات السياحية بسلسلة تونسية الموظف لفائدة صندوق الانتقال الطاقوي.
- أتاوة الدعم لفائدة الصندوق العام للتعويض.
- المعلوم المستوجب على عمليات تسجيل العربات الموظف لفائدة الوكالة الفنية للنقل البري.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار أن سفارة تونس وموظفيها في سويسرا لا تتمتع بأي إعفاء بهذا العنوان فإن سفارة سويسرا في تونس وموظفيها لا يمكن إعفاؤهم من معاليم تسجيل العربات المذكورة وذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

من ناحية أخرى، وطبقاً للتشريع الجاري به العمل تعفى من المعلوم عند أول تسجيل للسيارات السياحية بسلسلة تونسية المنصوص عليه بالفصل 2 من القانون عدد 82 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 الموظف لفائدة صندوق الإنتقال الطاقى خاصة السيارات السياحية الموردة من قبل الأجانب غير المقيمين والمنتفعة بالإعفاء من دفع المعاليم والأداءات عند التوريد بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

وباعتبار أن موظفي البعثات الدبلوماسية لا تنسحب عليهم صفة أجنبي غير مقيم فإنه لا يمكن إعفاؤهم من المعلوم الموظف عند أول تسجيل للسيارات السياحية بسلسلة تونسية لفائدة صندوق الإنتقال الطاقى. وبالتالي فإنني أؤكد ما ورد بمكتوبي عدد 2796 بتاريخ 10 أكتوبر 2016 المشار إليه أعلاه.

والسّلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

الإمضاء: سهام بوعديري نمصية